

متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي

د. إيمان الفايد

د. خديجة بحيج

محاضر في جامعة بنغازي

أستاذ في جامعة بنغازي



الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، إضافة إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي لمتطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيري الدراسة (النوع الاجتماعي، والدرجة العلمية). كما تهدف إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها وخبرتهم المهنية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي خلال العام الجامعي 2020-2021، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثان الاستبانة بعد أن تم تجميع فقراتها من الدراسات السابقة، وتحليل بيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية المناسبة، حيث تمت الاستعانة بالحقبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وأظهرت الدراسة في نتائجها تبؤ المتطلبات المادية المرتبة الأولى، تلتها متطلبات السياسة التعليمية في المرتبة الثانية، في حين جاءت المتطلبات البحثية بالمرتبة الثالثة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد متطلبات التحول التربوي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب في جامعة بنغازي تعزى لمتغيري (النوع الاجتماعي، الدرجة العلمية)، كما أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية، بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها وخبرتهم المهنية.

Abstract

The study aimed to identify the requirement's for the educational transformation towards a knowledge economy in the Faculty of Arts at the University of Benghazi, in addition to identifying whether there are statistically significant differences between the average estimates of the faculty members in the Faculty of Arts at the University of Benghazi for the requirements of the educational transformation towards a knowledge economy attributable to the two variables of the study (Gender, degree). It also aims to reveal the significance of the correlative relationship between the requirements of the educational transformation towards a knowledge economy in the Faculty of Arts at the University of Benghazi, from the point of view of its faculty members and their professional experience. The study population consisted of all the faculty members in the Faculty of Arts at the University of Benghazi during the academic year 2020-2021, and to achieve the objectives of the study, the two researchers used the questionnaire after the paragraphs were collected from previous studies. Where the statistical package for the social sciences (spss) was used, Physical requirements came first, followed by educational policy requirements in second place, while research requirements came third. The results also showed that there are no statistically significant differences in determining the requirements for educational transformation among the faculty members in the Faculty of Arts at the University of Benghazi due to the two variables (gender, academic degree), and the results also demonstrated the existence of a positive and statistically significant correlation between the requirements of educational transformation. Towards a knowledge economy in the Faculty

of Arts, University of Benghazi, from the point of view of its faculty members and their professional experience.

مقدمة:

أظهرت الاكتشافات العلمية المتسارعة أهمية الدور الذي باتت تلعبه المعرفة على الأصعدة، والمستويات كافة، فكثر الأبحاث الهادفة إلى امتلاك المعرفة واستثمارها، وإنَّ وجود معلومات مشتتة في مصادر عدة لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن المعلومات والبيانات المجردة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم، وحينها فقط تصبح المعرفة ذات قيمة لأنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون الناس على استعداد مقابل الحصول عليها.

وتتطلب في هذا الكون جميع أشكال المعلومات في أنحاء المعمورة بسرعة فائقة من أي مكان وفي أي وقت ولأي فرد. ويتوقع الخبراء في هذا القرن أن تصبح المعلومات الركن الرابع في العملية الإنتاجية، وتتجاوز الأركان الثلاثة الأخرى (الملكية، ورأس المال، والعمل) في الأهمية.

ومن هنا تبرز أهمية إدارة المعرفة، حيث تلجأ بعض الشركات إلى تقليص حجمها في سبيل مواجهة المنافسة، مما يمكنها من تخفيض تكاليفها. وما لم تكن الشركات قد احتفظت بالمعارف التي يمتلكها العاملون لديها فإنَّ تصغير حجمها يمكن أن يؤدي إلى خسارة جزء مهم من المعلومات. وبسبب توسع الشركات وامتدادها على المستوى العالمي فإنَّ الحواجز الجغرافية يمكن أن تؤثر على تبادل المعرفة، وتحدَّ من سهولة الوصول إلى المعلومات.

إنَّ هذه الأسباب وغيرها تدفع الشركات للبحث عن طرائق أفضل لإدارة المعرفة. ومن أجل التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، تصبح إدارة المعرفة من أولى متطلبات هذا التحول.

ليست المعلومات وحدها هي القوة، بل القوة تكمن في التمكن من الحصول على أجزائها ومعالجتها واسترجاعها، وذلك بإجادة استعمال أدوات تقنية المعلومات مثل الحاسوب والبرمجيات والإنترنت وأجهزة الاتصالات الحديثة. والتقنيات وحدها لا تكفي، بل كذلك الاهتمام بالعلم وبالعنصر البشري متمثلاً في المستخدمين والمهندسين والتقنيين، ووعي المجتمع بأهمية التحول إلى مجتمع معلوماتي، ووعي صانعي القرار بوضع السياسات والتشريعات اللازمة وتبني عملية التحول.

مشكلة الدراسة

يعدّ موضوع التحول نحو اقتصاد المعرفة من المفاهيم المعاصرة ذات الأهمية البالغة، التي تلقى اهتماماً متزايداً من المهتمين بالإدارات التربوية، في الوقت الحاضر، الذي أصبح فيه التقدم العلمي والانفجار المعرفي والتطور في مختلف مجالاته من سماته البارزة، ولاسيما الجامعات التي يقع على عاتقها مسؤولية

تخريج الأجيال الذين تعتمد عليهم مجتمعاتهم لإحداث التنمية والتطوير، إذ لم يعد دور الجامعة مقتصرًا على تخريج أفواج من الطلبة بتخصصات مختلفة، أو لسد الحاجة في سوق العمل بل ظهرت أدوار وتحولات أخرى لدور الجامعات في العملية التعليمية بعيداً عن الحفظ والتلقين؛ كدورها في خلق المعرفة وتنظيمها وإحداث التغيير المطلوب بطريقة متطورة بما تمتلكه من بنية أساسية معرفية قوية تركز على العناصر البشرية والتقنية، وبما تسهم به في خدمة المجتمع، وأصبح المطلوب إعداد وتأهيل جيل قادر على استخدام أسلوب التفكير العلمي، ولديه المهارة في الحصول على المعرفة وتوظيفها وتوليد معرفة جديدة. وربطها بما سبقها، قادر على الإبداع والابتكار، وهذا يتطلب العمل على إعادة النظر في الأساليب والاستراتيجيات التدريسية المتبعة إما بتعديلها وتطويرها أو بتغييرها إن لزم الأمر، ومع التحول من عصر الاقتصاد التقليدي إلى عصر اقتصاد المعرفة ومجتمعات المعرفة، ظهرت العديد من التحديات التي فرضت على كل المؤسسات بشكل عام، والجامعات والمؤسسات التعليمية بوجه خاص. ومع ذلك نجد أنّ هناك قصوراً في اهتمام مؤسسات التعليم وعلى وجه الخصوص الجامعات بتوفير متطلبات اقتصاد المعرفة، وكذلك عدم الوعي في بعض الأحيان بهذه المتطلبات، الذي ينعكس سلباً على أدائها، وكفاءة خريجها، وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- ما متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي لمتطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الدرجة العلمية)؟
- 3- هل توجد علاقة ارتباطية بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها وخبرتهم المهنية؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، وعليه يمكن إبراز أهمية الدراسة فيما يأتي:

- 1- تعدّ هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي وبالتالي قد يستفيد منها القائمون على العملية التعليمية والمخططون في الجامعات من حيث معرفة متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد المبني على المعرفة.

- 2- يمكن عدّ هذه الدراسة بصفتها مصدراً للباحثين والدارسين الذين يودون التعرف على متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، وقد تشكّل هذه الدراسة نقطة انطلاق الباحثين والمهتمين لإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال.
- 3- محاولة جذب انتباه الباحثين من أعضاء هيئة تدريس وغيرهم بحيث تتحول الأبحاث إلى طبيعة إنتاجي وليس استهلاكياً، وبذلك يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
- 2- تحديد دلالة الفروق بين متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي لمتطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيري الدراسة (النوع الاجتماعي، والدرجة العلمية).
- 3- الكشف عن دلالة العلاقة الارتباطية بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها وخبرتهم المهنية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي، وذلك خلال العام الجامعي 2019-2020م.

مصطلحات الدراسة

اقتصاد المعرفة: "هو دراسة وفهم تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، وتعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون" (برهوم، 2010، 41).

كما يعرف على أنه: "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد" (المحروق، 2009، 9).

ويعرف إجرائياً بأنه: الاقتصاد الذي يهدف إلى إنتاج المعرفة واستثمارها من خلال إصلاح شامل لمنظومة التعليم والبحث والتطوير والابتكار في كلية الآداب بجامعة بنغازي في بيئة تقنية تقوم على دعم وتشجيع اكتساب المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة في مجالاتها كافة، وذلك كما تقيسه الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

الإطار النظري

مفهوم اقتصاد المعرفة:

يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلى الاقتصاد الذي يركز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة، ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة مُنتجاً أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعرفة وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معلوم ومتواصل، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية الأخرى (أبو الشامات، 2012).

كما ينظر إلى اقتصاد المعرفة على أنه فرع من العلوم الأساسية يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم، وبذلك فهو يولد نماذج نظرية من خلال البحث العلمي ويطور الأدوات العلمية والتقنية وتطبيقها على الواقع، وبناءً عليه فإن اقتصاد المعرفة يهتم بكل من: إنتاج المعرفة من خلال (ابتكار، واكتساب، ونشر، واستعمال، وتخزين المعرفة)، وصناعة المعرفة التي تعتمد على (التدريب، والاستشارات، والمؤتمرات، والبحث، والتطوير) (الخرجي والبارودي، 2012).

عرف الشمري والليثي (2008: 14) اقتصاد المعرفة على أنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في المحيط الاقتصادي.

وعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (الزبير، 2011: 6).

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه "ذلك الاقتصاد المبني على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات" (الهاشمي والعزاوي، 2007: 25).

في حين عرفه كل من سليمان والعاتكي (2017: 257) على أنه "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها في عملية تنمية المجتمع وتطوره المستمر والمطرد".

كما عرفته الصميلي (2011: 32) بأنه "الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير وإصلاح التعليم في بيئة توظف فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

أهمية اقتصاد المعرفة:

تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة في الوعي الكامل بدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من الأهمية المعطاة لرأس المال البشري والتكنولوجيا في عملية التنمية، فإن أهميتها النسبية قد تزايدت بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، حيث يزداد الناتج والتوظيف في الصناعات ذات التقنية العالية في اقتصاديات العالم المتقدم، ويعد النظام التعليمي مكوناً أساسياً لعملية صناعة المعرفة ونقلها واستخدامها. ففي الاقتصاد المبني على المعرفة تصبح عملية التعليم في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الأفراد، حيث يحدد النظام التعليمي قدرة الأفراد على تعلم المهارات الجديدة، واستيعاب التقنيات الحديثة واستخدامها ومن ثم التأثير في الفرص المتاحة لهم في سوق العمل (الإبراهيم، 2004: 100).

ولاققتصاد المعرفة فوائده التي تعود على المؤسسات والأفراد والمعرفة والعمالة والإنتاج، ففي ظل سهولة التبادل الإلكتروني وإمكانية التواصل بسهولة فإن اقتصاد المعرفة يلعب دوراً مهماً في نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها حيث تضطر المؤسسات إلى تغيير الوظائف القديمة بوظائف جديدة مستحدثة في الوقت الذي تقوم فيه المؤسسات التعليمية بالاهتمام بمخرجاتها بحيث تلبي احتياجات سوق العمل، كما أن اقتصاد المعرفة يؤدي إلى انتشار البحث العلمي بما يحقق التطوير والتجديد والإبداع وارتفاع معدل التنمية. وفي السياق ذاته ذكر كل من حميض (6، 2007) ومحمد (2014: 50) أن فوائد اقتصاد المعرفة تتمثل في: دفع المؤسسات إلى التجديد والابتكار والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة، وتحقيق نواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية، ويقم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات كافة، بما يحقق التبادل إلكترونياً ويغير الوظائف القديمة ويستحدث أخرى جديدة ويعطي للمستهلك خيارات أوسع وثقة أكبر، ويصل إلى كل محل تجاري ومكتب وإدارة ومؤسسة تعليمية، وله أثر في تحديد: النمو، والإنتاج، والتوظيف، والمهارات المطلوبة، كما أن عائداته أعلى مع إمكانية الوصول إلى كل مكان وكل فرد وكل فئات المجتمع بسهولة، وإمكانية نشر المعرفة في مجالات الحياة للفرد وللمجتمع كافة، ونشر عمليات التجديد والإبداع وبشكل لا يقبل الانتظار، وانتشار عمليات البحث العلمي والتطوير بوصفها محركاً للتغيير والتنمية، ويفرض على مؤسسات العمل والإنتاج تطبيق المعرفة، واستخدام أفضل أساليب إدارة الأعمال، وأفضل أساليب التدريب في المؤسسة، كما أنه يتميز بعمالة منخفضة وبنفقات منخفضة.

ركائز الاقتصاد المعرفي

للاقتصاد المعرفي ركائز أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:

- 1- الابتكار والبحث والتطوير: هو عبارة عن نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

- 2- **التعليم:** هو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتوجب على الحكومات توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على دمج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية، وبرامج التعليم مدى الحياة.
- 3- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها والاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
- 4- **الحاكمة الرشيدة:** التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أكثر إتاحة ويسراً، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأغا وعساف، 2014: 148).

خصائص اقتصاد المعرفة

- ذكر كل من (الهاشمي والعزاوي، 2007: 130) و(نجم، 2008: 192) أن للاقتصاد المعرفي العديد من الخصائص الأولية العامة ومن أبرزها الآتي:
- 1- تحول المعرفة إلى مورد اقتصادي متجدد يفوق في أهميته الأرض أو الموارد الاقتصادية والطبيعية والآلة.
 - 2- الاعتماد على أصول إنتاجية معرفية لا تستهلك بالاستخدام، ولا تخضع للمبادلة.
 - 3- الاستخدام الواسع والمكثف للتقنية الحديثة، وأنظمة المعلومات الرقمية عبر الشبكات السريعة، والانترنت، والأقمار الصناعية، والبرمجيات.
 - 4- القدرة الفائقة على الانتشار في دول العالم كلها، وتخطي الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية إلى أسواق العالم جميعها.
 - 5- تحول اقتصاد المعرفة من سوق الطلب الذي ينشئ العرض إلى سوق العرض الذي ينشئ الطلب.
 - 6- تغير خصائص القوى العاملة في اقتصاد المعرفة المتمثلة في تمتع القوى العاملة بمهارات وقدرات متميزة منها القدرة على الوصول إلى المعرفة وتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام، وإتقان التعامل مع تقنية المعلومات، وامتلاك مهارات إضافية لأداء المهام، والقدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والقدرة على التعاون والعمل ضمن الفريق وما يتطلبه ذلك من مهارات الاتصال المختلفة.
 - 7- يتميز اقتصاد المعرفة بمستويات عالية من الاستثمارات في التعليم والتدريب، والبحث العلمي، والبرمجيات، ونظم المعلومات، والتقنية الرقمية الحديثة.

إلا أنّ هناك العديد من الميزات للاقتصاد المعرفي في مجال التربية قد لخصها (حيدر، 2004: 22-30) في الآتي:

- **المعرفة التخصصية:** حتى تكون المعرفة ذات أثر إيجابي فلا بد لها من أن تكون على درجة عالية من التخصص، حيث إنّ المعرفة الحرة لا تعدّ معرفة.
- **منظمات التعلم:** وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم، ومع العالم الخارجي المحيط بهم إذ يعملون بصفتهم فريقاً ضمن مؤسسة، ويشعرون بالانتماء إليها، وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتميزون بامتلاكهم القدرة والدافعية على التعلم المستمر، والانفتاح على الآخرين.
- **العمل في فريق:** وهذا ما دعت إليه الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل، إذ أكدوا على ضرورة العمل في مجموعات متعاونة، وضرورة تعديل أساليب التعلم والتعليم لتتفق وما سيواجهه خريجوها في مواقف مستقبلية.
- **الاستقصاء:** إذ يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن أن يكون منتج للمعرفة دون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً.
- **التعليم المستمر:** أكد تقرير البنك الدولي (2002) أن هناك حاجة ماسة لتعزيز برامج التعلم المستمر بحيث يصبح مرادفاً للتعليم النظامي، ويقوم بمساعدة المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصورة مستمرة.
- **تقنية الاتصالات والمعلومات:** من أبرز الاقتصاد المعرفي التقدم الذي حدث ويحدث في مجال الاتصالات وتقنيات المعلومات، حيث إنها فرضت نفسها بشكل بارز في جميع نواحي الحياة الشخصية، والعملية، والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الكواز ومحمود (2007) إلى التعرف على اتجاهات تطور المعرفة في مجتمع المعلومات في الدول العربية ومدى إسهاماتها في الاقتصاد المعرفي، وقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أنّ: الأداء الأمثل في حقل المعرفة يعمل على تعزيز التفوق المعرفي، وأنّ دور المعرفة هو ترجمة المعلومات إلى أداء منتج وهذه القدرة لا تكون إلا عند الأفراد ذوي الكفاءات العلمية المتخصصة، وأنّ المعرفة في الدول العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية البشرية. في حين هدفت دراسة العريضي (2012) إلى الكشف عن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، واستخدم الباحث

المنهج المسحي، وقد اعتمد على الاستبانة بصفتها أداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، واستخدم لغرض تحليل البيانات العديد من الوسائل الإحصائية منها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، تمثلت أبرز النتائج في أنّ درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي في مجالي طرق التدريس والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس جاءت مرتفعة، في حين جاء في مجال تقييم الطلبة بدرجة أقل، ودلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي في مجال تقييم الطلبة لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجال طرائق التدريس وتقييم الطلبة لصالح حملة الماجستير، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية في جميع المجالات لصالح حملة رتبة الأستاذ المشارك، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في مجالي طرائق التدريس وتقييم الطلبة لصالح الفئة من (5-10)، ولصالح أكثر من عشر سنوات في مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، وأثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النشاطات في مجال طرائق التدريس لصالح تأليف الكتب ولصالح المؤتمرات العلمية في مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس.

ودراسة الصمادي (2012) هدفت إلى الكشف عن درجة إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتكونت عينة الدراسة من (45) قائداً أكاديمياً حيث استخدم الباحث الاستبانة بصفتها أداة لجمع بيانات الدراسة تكونت من (20) فقرة، واستخدمت العديد من الوسائل الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة منها النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن كانت عالية في مجالي (التخطيط والبنية التحتية)، في حين كانت إمكانية التطبيق في مجال (مخرجات التعليم) متوسطة، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة في إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي. وهدفت دراسة كل من الشورة، والضلعين، والصرايرة (2012) إلى تعرف أسباب التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية بلغ حجمها (90) رئيس قسم أكاديمي، من مجتمع الدراسة المكون من رؤساء الأقسام الأكاديمية العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة في محافظة العاصمة، و لجمع المعلومات تم بناء استبانة خاصة لهذه الغاية تكونت من (59) فقرة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه

يوجد لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية درجة عالية من التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي، كما أظهرت النتائج وجود فرق دالة إحصائية في الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاقتصاد المعرفة تعزى لاختلاف الرتبة الأكاديمية خاصة رتبة أستاذ مشارك ورتبة أستاذ، وأوضحت الدراسة بضرورة تطوير استخدام نظم المعلومات المتطورة في المؤسسات التعليمية لمساعدة الباحثين في ابتكار المعرفة وتغيير الأطر الفكرية بما يتناسب، مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

أما دراسة الأغا (2013) فهدفت إلى التعرف على درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين من وجهة نظر العاملين في الإدارات العليا بالجامعات الفلسطينية، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي تعزى إلى متغيرات (الرتبة العلمية، والجامعة، وسنوات الخبرة). استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي اختيرت عينة بالطريقة العشوائية، وبلغ حجمها (44) من العاملين في الإدارات العليا بالجامعات الفلسطينية (الأزهر، الأقصى، الإسلامية، القدس المفتوحة)، طبق الباحث استبانة تكونت من (46) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، واستخدمت بعض الوسائل الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة من بينها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الوزن النسبي الفاكرونباخ واختبار كروسكال والاس بدلالة مربع كاي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ درجة توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين من وجهة نظر العاملين في الإدارات العليا بالجامعات الفلسطينية كانت متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغيري الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، في حين بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير الجامعة وكانت لصالح جامعة القدس في مجال المتطلبات المتعلقة بالسياسات التعليمية، ومجال المتطلبات البحثية والمعرفية.

ودراسة الأغا (2015) هدفت إلى التعرف على واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس لمفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة والبالغ عددهم (391) عضواً، تم تطبيق الدراسة عليهم بطريقة المسح الشامل وقام الباحث باستخدام استبانة تكوّنت من قسمين القسم الأول الاقتصاد المعرفي والقسم الثاني المناخ التنظيمي، واستخدمت الوسائل الإحصائية المناسبة كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي والثنائي واختبار شيفيه، وتلخصت أهم نتائج الدراسة في: أنّ درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي كانت درجة تقدير عالية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد العينة لواقع الثقافة الداعمة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي والتخطيط للتحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس تعزى لمتغيري النوع الاجتماعي والمؤهل

العلمي، في حين كانت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغيري سنوات الخدمة والفرع التعليمي.

أما دراسة عبد الله (2017) فهدفت إلى التعرف على متطلبات ومستلزمات التحول نحو اقتصاد المعرفة في مؤسسات المعلومات السودانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف على الدور الذي يلعبه اقتصاد المعرفة في بناء مجتمع المعرفة والتعرف على معوقات اقتصاد المعرفة بمؤسسات المعلومات السودانية، استخدم الباحثان المنهج والوصفي التحليلي، بينما اعتمدا على الاستبانة بصفتها أداة رئيسة لتجميع المادة البحثية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تعزيز القدرة على الحصول على المعرفة واستخدامها وتبادل الخبرات واستقطابها من الخارج وعقد الدورات التدريبية للباحثين حول عمليات إدارة المعرفة وتوفير بنية أساسية للاتصالات، امتلاك مهارات العمل الإدارية والتنفيذية والقيادية والاهتمام بأهمية التخطيط للعمل ورفع مستوى ثقافة المعرفة والتوسع في التعليم، وضعف الإنفاق على البحث العلمي وعدم الاهتمام بتوظيف رأس المال الفكري في عملية النمو الاقتصادي.

وقام العزيمي (2019) بدراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال معرفة أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، استخدم المنهج الوصفي باعتباره الأنسب، واعتمد على الاستبانة، واستخدمت الوسائل الإحصائية المناسبة منها معامل ارتباط بيرسون والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والاس والفكرونباخ والنسب المئوية واختبار كروسكال اختبار مان وويتني للمقارنات البعدية، تم سحب عينة قصدية، ودلت النتائج على اتفاق القيادات الأكاديمية على أهمية مجالات التصور المقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة بكل فقراته ومكوناته بدرجة عالية، كما اتفقت آراء القيادات على أن واقع أداء اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جدا باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد حصل على تقدير منخفض، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء القيادات حول أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيرات (الخبرة، والرتبة الأكاديمية، والوظيفة) سواء فيما يتعلق بدرجة الأهمية أو بدرجة التحقق.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، لكونه أنسب الأساليب التي يمكن استخدامها مع مثل هذا النوع من الدراسات، وذلك لمعرفة متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي خلال العام الجامعي 2020-2021م، والبالغ عددهم (213) عضواً، موزعين على جميع الأقسام العلمية بالكلية، وذلك وفقاً لما صدر عن قسم شؤون أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب، واختيرت عينة عشوائية طبقية

نسبية منهم بلغ حجمها (50) منهم (8) ذكور، و(42) من الإناث، ويشكل هذا العدد نسبة (23%) من مجتمع الدراسة، وقد تم استرجاع جميع الاستمارات، حيث بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل الإحصائي (50) استمارة.

أداة الدراسة:

تركز هذه الدراسة على معرفة متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، لذلك تكونت أداة الدراسة من استبانة وزعت فقراتها على الأجزاء الآتية: الجزء الأول البيانات الشخصية: ويتضمن هذا الجزء بيانات عن النوع الاجتماعي، والدرجة العلمية، والخبرة المهنية للمشاركين، الجزء الثاني أداة لقياس متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وبعد مراجعة الدراسات، والأدبيات السابقة طورت أداة لقياس متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي، وتكونت من (37) فقرة، حيث كان عدد فقرات المجال الأول (متطلبات السياسة التعليمية) (15) فقرة، في حين بلغ عدد فقرات المجال الثاني (المتطلبات البحثية والمعرفية) (11) فقرة، والمجال الثالث (المتطلبات المادية) تكون من (11) فقرة، ووضعت أمام فقرات الاستبانة بدائل الإجابة الآتية: موافق بشدة، وموافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق بشدة.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

للتأكد من صدق أداة الدراسة، وأنها تقيس فعلاً ما أعدت لقياسه، استخدمت طريقة الصدق الظاهري، وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء والمختصين في مجالات العلوم الإنسانية، لإبداء آرائهم وملاحظاتهم عن فقراتها، وبناءً على ملاحظاتهم أجريت بعض التعديلات المناسبة. وللتحقق من ثباتها استخدمت معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمة معامل ثبات أداة قياس متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة (82%)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

الوسائل الإحصائية المستخدمة:

تنوّعت الوسائل الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات حسب أهداف الدراسة، حيث تمت الاستعانة بالحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي، واختبار (T) ومعامل ارتباط بيرسون، و معادلة ألفا كرونباخ.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وفقاً لأهدافها، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:
السؤال الأول: ما متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها؟

لمعرفة ذلك استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمجالات المقياس، وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (1)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال وفق الترتيب لكل مجال

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجالات
الأول	1.81108	8.8400	المتطلبات المادية
الثاني	1.43839	8.8200	متطلبات السياسة التعليمية
الثالث	1.25779	8.6400	المتطلبات البحثية والمعرفية
	1.45700	8.8600	المجال العام

يتضح من الجدول السابق أن متوسط المجال العام للمقياس بلغ (8.8600) وبانحراف معياري (1.45700)، وأن المتطلبات المادية للتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بكلية الآداب بجامعة بنغازي تبوأ الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره (8.8400) وانحراف معياري قدره (1.81108)، ويليهما متطلبات السياسة التعليمية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (8.8200) وانحراف معياري قدره (1.43839)، في حين احتلت المتطلبات البحثية المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ قيمته (8.6400) وبانحراف معياري قيمته (1.25779).

ويمكن تأويل تبوء المتطلبات المادية في المرتبة الأولى بكونه يرجع إلى إحساس أعضاء هيئة التدريس بالرغبة والحاجة إلى تبادل الخبرات واستقطابها من الخارج أو إلى رغبتهم في أن يكون هناك تخصيص ميزانية من الميزانية العامة للاستثمار في البحث العلمي بشكل أكبر مما هو موجود على أرض الواقع لما له من تطوير قدراتهم المهنية، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى حاجتهم إلى التنسيق مع الجامعات في الداخل والخارج لتوفير قاعدة بيانات إلكترونية متطورة ومتخصصة في جميع التخصصات. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الأغا، (2013) من حيث ترتيب المتطلبات حيث جاءت متطلبات السياسة التعليمية في المرتبة الأولى، ثم تلتها المتطلبات البحثية والمعرفية، واحتلت المتطلبات المادية المرتبة الأخيرة.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي لمتطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع الاجتماعي، الدرجة العلمية)؟

أولاً: متغير النوع

لمعرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي يمكن أن تعزى لمتغير النوع، حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لاختبار دلالة الفروق بين المتوسطين، وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة وقيمة (T) ودرجة الحرية لتحديد الفروق التي يمكن أن تعزى لمتغير النوع

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T*	الدالة الإحصائية
ذكر	8	9.2500	.88641	48	.823	.414
أنثى	42	8.7857	1.53870			

*غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول (2) أنَّ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الذكور قد بلغ (9.2500) بانحراف معياري قدره (.88641)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من الإناث (8.7857) بانحراف معياري قدره (1.53870)، وباختبار دلالة الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (.823) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وقد يعزى ذلك إلى أنَّ أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة بنغازي رغم اختلاف نوعهم (ذكور/ إناث) يتعرضون للظروف نفسها سواء إدارية أو مالية أو تقنية، لذلك فإنَّ متغير النوع الاجتماعي ليس من المتغيرات المؤثرة في تحديد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بكلية الآداب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة العريضي، (2012) حيث كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع ولصالح الذكور.

ثانياً: الدرجة العلمية

لاختبار دلالة الفروق الإحصائية لتحديد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة لدى عينة الدراسة والتي يمكن أن تعزى لمتغير الدرجة العلمية، استخدم تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA)، وذلك كما هو مبين بالجدول (3):

جدول رقم (3)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق الإحصائية لتحديد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة لدى عينة الدراسة التي يمكن أن تعزى لمتغير الدرجة العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.411	2	3.706	1.803 (*)	.176
داخل المجموعات	96.609	47	2.056		
المجموع	104.020	49	---	---	---

(*) قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح الجدول (3) أن القيمة الفائية المحسوبة بلغت (1.803)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الرؤية للمتطلبات لا تتعلق بالدرجة العلمية بالقدر الذي تتعلق بالحاجة إلى هذه المتطلبات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العيزي (2019)، ودراسة الأغا، (2015).

السؤال الثالث: هل توجد علاقة ارتباطية بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها وخبرتهم المهنية؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واستخراج قيمة معامل ارتباط بيرسون وذلك كما يبينه الجدول الآتي:

جدول (4)

يبين معامل ارتباط بيرسون لاختبار دلالة العلاقة الارتباطية بين متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي وسنوات الخبرة لدى عينة الدراسة

المتغير	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة معامل ارتباط بيرسون
سنوات الخبرة	50	8.8600	1.45700	.208

دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

من الجدول (4) يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (8.8600)، بانحراف معياري قيمته (1.45700)، وحسب معامل ارتباط بيرسون بين استجابات أعضاء هيئة التدريس على أداة الدراسة وسنوات خبرتهم حيث بلغت قيمته (0.208). وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وتظهر هذه النتيجة أن هناك علاقة بين سنوات الخبرة ومتطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في كلية الآداب بجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وقد يعزى ذلك إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس على اختلاف سنوات خبرتهم لديهم فهم ووعي ودراية بأهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وضرورة توفير المتطلبات المحققة لهذا التحول بغض النظر عن سنوات الخبرة.

التوصيات:

- 1- أن يتم وضع استراتيجية مناسبة لتطبيق إدارة المعرفة في جامعة بنغازي بما يتفق مع تطلعاتها.
- 2- العمل على تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو تطبيق إدارة المعرفة في جامعة بنغازي.
- 3- العمل على تعزيز متطلبات تطبيق المعرفة والمتمثلة في (متطلبات السياسة التعليمية، والمتطلبات البحثية والمعرفية، والمتطلبات المادية) داخل كلية الآداب بجامعة بنغازي.

4- العمل على تنمية القيم والاتجاهات من خلال ممارسات وتقاليده تشجع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي على تطوير أفكارهم وخبراتهم بما يحقق توافر هذه المتطلبات.

المقترحات:

على صعيد البحث تدعو الباحثتان إلى الآتي:

- 1- إجراء مزيد من الدراسات حول الموضوع باستخدام مناهج بحثية أخرى.
- 2- القيام بدراسات مماثلة حول الموضوع تتناول بيئات تعليمية لم تتناولها هذه الدراسة كالمدارس.
- 3- إجراء دراسات مماثلة حول الموضوع تتناول متغيرات لم تتناولها هذه الدراسة كالدرجة العلمية.

المراجع

- الإبراهيم، يوسف حمد. (2004). التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- أبو الشامات محمد انس. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (1)، 591-610.
- لأغا، إياد سعدي محمد. (2015). واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الأغا، صهيب كمال. (2013). متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (5)، 37-62.
- الأغا، صهيب كمال، وعساف، محمود عبد المجيد. (2014). اقتصاديات التعليم، ط1، فلسطين: مكتبة سمير منصور.
- برهوم، إبراهيم. (2010). بناء برنامج تدريبي لرفع كفاءة معلمي الإدارة المعلوماتية في ظل مشروع الاقتصاد المعرفي في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حميض، خنين محمد جمال حافظ. (2007). التنمية الوطنية والاستراتيجيات التي تسهل عملية الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين، ورقة عمل لمؤتمر اقتصاديات المعرفة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، نابلس، فلسطين.
- حيدر، حسين عبد اللطيف. (2004). الإدارة الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية، 19 (21)، 31-58.

- الخرزجي، ثريا عبد الرحيم، والبارودي شيرين بدري.(2012). اقتصاد المعرفة الاسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
- الزبير، فوزية سبيت.(2011). التعاون بين الجامعات والصناعة نحو اقتصاد المعرفة لتطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية القابلة للاستدامة، دراسة مقدمة لمنتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي (صناعة البحث العلمي في المملكة)، المنعقد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن 26- 27 إبريل.
- سليمان، جمال، والعاتكي، سندس.(2017). مهارات الاقتصاد المعرفي المتوفرة لدى طلبة السنة الرابعة معلم الصف في كليتي التربية بدمشق والتربية الرابعة بالقنيطرة، مجلة جامعة دمشق، 33(1)، 273- 281.
- الشمري، هاشم، والليثي نادية.(2008). الاقتصاد المعرفي، عمان: دار صفا.
- الشورة، محمد سليم، والضلاعين، علي فلاح، ومقادي، يونس عبد العزيز، والصرايرة، خالد أحمد.(2012). التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد (62)، 73- 102.
- الصمادي، هشام محمد أحمد.(2012). درجة إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد المعرفي في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة السعودية للتعليم العالي، 7(7)، 125-144.
- الصميلي، حنان محمد علي ناجع.(2011). الممارسات الإشرافية اللازمة في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- عبدالله، الصادق عبدالرحمن علي.(2017). المؤتمر الثامن: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة .المسؤوليات . التحديات . الآليات . التطلعات، الرياض، المملكة العربية السعودية، مجلد 1، نوفمبر، 645 - 625.
- العريضي، منيرة.(2012). درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، دراسات- العلوم التربوية، الأردن، 39(2)، 468- 486.
- العززي، محمود عبده حسن محمد.(2019). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة من خلال معرفة أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة الأندلس، 6(23)، 6-78.

- الكواز، سعد ومحمود، محمد.(2007). اتجاهات تطور المعرفة في الدول العربية، مجلة مستقبل التربية العربية، 12(40)، 37- 65.
- المحروق، ماهر.(2009). دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية 6-8/7/2009، دمشق.
- محمد، أحمد علي الحاج.(2014). اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، عمان: دار المسيرة.
- نجم، عبود نجم.(2008). إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، القاهرة: الوراق للنشر.
- الهاشمي، عبد الرحمن، والغزاوي، فائزة.(2007). المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان: دار المسيرة.

